

# الإطار الاستراتيجي الإقليمي للمحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا





الإطار الاستراتيجي الإقليمي  
للمحد من فقد وهدر الغذاء  
في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
القاهرة، 2015

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

© FAO, 2015

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصريف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: [www.fao.org/contact-us/licence-request](http://www.fao.org/contact-us/licence-request) أو إلى: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org).

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: [www.fao.org/publications](http://www.fao.org/publications)، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: [publications-sales@fao.org](mailto:publications-sales@fao.org).

## المُلخَص

يساهم الفقد والهدر في الغذاء، اللذان وصلا إلى مستويات مرتفعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في الحد من توفر الغذاء، وتفاقم ندرة المياه، والتأثيرات البيئية السلبية، وزيادة الواردات من الأغذية في إقليم يعتمد أصلاً على الاستيراد بشكل كبير.

وتقدّم هذه الوثيقة ملامح إطار استراتيجي للحد من فقد وهدر الغذاء في الإقليم وتشكّل استجابةً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في دورته الحادية والثلاثين الداعية إلى "مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات الرئيسية المتعلقة بفقد وهدر الغذاء من خلال إجراء دراسات شاملة عن مدى تأثيرها على الأمن الغذائي في الإقليم ووضع خطة للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء بنسبة 50 في المائة في الإقليم خلال عشر سنوات". تمت الموافقة على هذا الإطار الاستراتيجي وتأييده من قبل المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الثانية والثلاثين التي عُقدت في روما في فبراير 2014<sup>1</sup>.

ويرتبط هذا الإطار الاستراتيجي مباشرةً "بالمبادرة العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للحد من فقد وهدر الغذاء" من حيث الرؤية والأهداف والغايات، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار مميزات الإقليم الفريدة في الإجراءات الموصى اتخاذها. وترتكز مكوّنات الإطار الاستراتيجي على السياق الاجتماعي والاقتصادي الخاص بالإقليم، والخلل في التصدي لفقد وهدر الغذاء، ومدى توافر الموارد. ويرتكز أيضاً على الجهود والإسهامات العديدة التي تحققت ولا سيما منذ الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، بما في ذلك المشاورات القطرية والإقليمية المهمة، وآليات مكثفة للدعوة والتوعية، وإقامة منصّات للشبكات، وإجراء دراسات إقليمية، وتوفير دعم فني وطني وإقليمي لا سيما في مجال تحسين سلاسل القيمة، والقيمة المضافة، وسلسلة التبريد وإدارة الجودة والسلامة لمختلف القطاعات الغذائية في الإقليم. ودفعت مثل هذه الجهود بالبلدان الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات واعتماد مبادرات وطنية للحد من فقد وهدر الغذاء في مصر والمملكة العربية السعودية، واتخاذ تدابير مهمّة جداً في العراق وجمهورية إيران الإسلامية، والإمارات العربية المتحدة، وتونس.

ويتطلّب تنفيذ الإطار الاستراتيجي مشاركة كل الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات الغذائية وتعاونها إلى جانب الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية. ويجب انجاز عمليات التقييم التكويني والبنائي خلال فترة التنفيذ، بما يشمل المؤشرات الأساسية الخاصة بالحد من فقد وهدر الغذاء كما ورد في أهداف هذا الإطار.

ويراد من هذه الوثيقة أن تقدّم إطاراً استراتيجياً للبلدان الأعضاء في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتحقيق عملية الحد من فقد وهدر الغذاء من خلال خطط عمل وطنية استراتيجية وجهود للتعاون الإقليمي.

<sup>1</sup> تتوفر الوثيقة والتقارير النهائي للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الثانية والثلاثين على <http://www.fao.org/unfao/govbodies/meeting-docs/rc/nerc32/Ar>

1	أولاً- مقدمة .....
1	ثانياً- حجم فقد وهدر الغذاء في الإقليم وطبيعتهما .....
2	ثالثاً- القيود التي تعوق عملية الحد من فقد وهدر الغذاء في الإقليم .....
3	رابعاً- الأهداف والمستفيدين .....
4	خامساً- الإطار الاستراتيجي .....
4	1.5 جمع البيانات والبحوث التحليلية وتوليد المعرفة .....
5	2.5 التوعية وتعزيز الممارسات الجيدة .....
6	3.5 وضع السياسات واللوائح، وتعزيز التعاون والتنسيق وإقامة الشبكات .....
7	4.5 تشجيع الاستثمارات وإشراك القطاع الخاص .....
8	سادساً- تنفيذ الإطار الاستراتيجي .....

1. يشير فقد وهدر الغذاء إلى خسارة الأجزاء الصالحة للأكل من النباتات أو الحيوانات المخصصة للاستهلاك البشري والتي لا يستهلكها البشر في نهاية المطاف. ويشير الفاقد من الغذاء، بشكل خاص، إلى كميات الأغذية التي تتم خسارتها على طول سلسلة الإمدادات الغذائية فلا تصل إلى المستهلك النهائي. في المقابل، يشار بالهدر إلى الأغذية التي تصل إلى المستهلك بالجودة المنشودة لكنها لا تُستهلك بل يتم التخلص منها. ومن شأن فقد وهدر الغذاء أن يحدا من حجم الأغذية الصالحة للأكل المخصصة للاستهلاك البشري ومن قيمتها التغذوية و/أو من ميزات الجودة الأخرى الخاصة بها.
2. يفقد ويهدر الغذاء في كل مراحل السلسلة الغذائية ولهما آثار وخيمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤدي ذلك أيضاً إلى خسارة وهدر في الموارد النادرة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج الغذاء على غرار المياه والأراضي والطاقة والقوى العاملة، مما يتسبب في انخفاض العائدات الاقتصادية من الأعمال التجارية الزراعية وعائدات المزارعين. ويزيد فقد وهدر الغذاء من انعدام الأمن الغذائي في البلدان ذات الموارد الضئيلة والتي عادة تكافح لتحمل كلفة الإمدادات المستوردة التي تكاد تلبى الاحتياجات الأساسية من الأغذية. ويشكل فقد وهدر الغذاء عاملاً يكتسب أهمية حاسمة في البلدان التي تواجه قيوداً تمنعها من زيادة الإنتاج الغذائي فيتعين عليها بالتالي الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجاتها، كما هي حال كل بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن الناحية البيئية، يساهم فقد وهدر الغذاء في زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتدهور الموارد.
3. ويعتبر الحد من فقد وهدر الغذاء مسألة ذات أولوية في سياق التصدي للجوع وللتحديات الماثلة أمام النظام البيئي. وقد أطلقت مبادرات عدة للحد من فقد وهدر الغذاء في السنوات الأخيرة، بما في ذلك «مبادرة الفاو العالمية للحد من فقد وهدر الغذاء» التي تشكل مؤشراً للإجراءات الإقليمية والقطرية الرامية إلى الحد من فقد وهدر الغذاء وتحقيق أهداف الأمن الغذائي المستدامة. ويشكل الحد من فقد وهدر الغذاء أمراً أساسياً للانتقال إلى نظم غذائية وزراعية أكثر استدامة بما يؤدي إلى تحسين كفاءة الموارد، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وهو أساسياً أيضاً لتحسين الأمن الغذائي نظراً إلى أن الإجراءات المطلوبة للحد من فقد وهدر الغذاء ستحسن بدورها من توفر الأغذية وتحسين الجودة واستقرار الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الحد من فقد وهدر الغذاء واجباً أخلاقياً تجاه الملايين من الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء ومن الجوع في العالم.
4. ومن المسلم به أن الحد من فقد وهدر الغذاء هو الطريقة الأكثر كفاءة وجدوى من الناحيتين البيئية والاقتصادية من أجل تعزيز توفر الغذاء والأمن الغذائي مقارنةً بزيادة الإنتاج الغذائي. ولهذا السبب فقد حثّ المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الحادية والثلاثين، البلدان الأعضاء على إدراج «الحد من فقد وهدر الغذاء» في السياسات والأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وطلب من الفاو أيضاً أن تقدم مساعدتها إلى البلدان الأعضاء وذلك، ضمن جملة أمور، من خلال وضع خطة للحد من فقد وهدر الغذاء في الإقليم بنسبة 50 في المائة في غضون عشر سنوات. وتهدف هذا الوثيقة إلى الشروع في تحقيق هذا الهدف.

## ثانياً - حجم فقد وهدر الغذاء في الإقليم وطبيعتها

5. تشير دراسات عدة إلى غياب البيانات الكمية الدقيقة المتعلقة بحجم الفاقد والهدر في الغذاء، وأصولهما، وأسبابهما، وطبيعتها. وشكلت دراسة قامت بها الفاو، أول جهدٍ منهجي لتحديد حجم الفاقد والمهدر من الغذاء على المستويين العالمي والإقليمي. ويقدر بأن حوالي ثلث إجمالي الأغذية المنتجة في العالم يتم هدرها و/أو خسارتها. وتظهر الدراسة عن شمال أفريقيا وعن إقليم غرب ووسط آسيا أن ما يقارب 68 في المائة من الفاقد والمهدر من الغذاء يحدث أثناء الإنتاج، والتداول، والتجهيز والتوزيع. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الهدر في مرحلة الاستهلاك تصل إلى 32 في المائة وتطال المراكز الحضرية في غالبية الأحيان. ويتم هدر كميات كبيرة من الأغذية أثناء الأعياد الدينية، وحفلات الزواج، والتجمعات العائلية وأثناء شهر رمضان المبارك.
6. ومن الناحية الكمية، تشير التقديرات إلى أن نسبة الفاقد والمهدر من الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقارب 14 إلى 19 في المائة للحبوب، و26 في المائة للدرنات، و16 في المائة للنبور الزيتية والبقولية، و19 إلى 45 في المائة للفاكهة والخضر، و13 في المائة للحوم، و28 في المائة للأسماك والمأكولات البحرية، و18 في المائة لمنتجات الألبان. وبالنسبة إلى الفاكهة والخضر التي سجلت أعلى نسبة فقد وهدر من الغذاء، تشير البيانات الخاصة بالبلدان إلى أن جزءاً كبيراً من الخسائر يحدث في مرحلة ما بعد الحصاد في جزئها الأكبر (فقد تصل إلى 29 في المائة بالنسبة إلى الخضر الطازجة في مصر على سبيل المثال).
7. وإن الخسائر الكمية في الإقليم متفاقمة ومرتفعة جداً بفعل ضعف البنى الأساسية الخاصة بالأسواق، لا سيما في ما يتعلق بالأغذية المعدة للأسواق المحلية. ويتضمن ذلك نقصاً في البنى الأساسية الخاصة بسلاسل التبريد، وضعف وسائل النقل على غرار المركبات غير المبردة، والأسواق المفتوحة حيث تُعرض الأغذية للحر والشمس. وتسرع هذه العوامل التراجع في جودة ونوعية الأغذية وتتسبب بمخاطر للصحة. ومن شأن الإجراءات الرامية إلى الحد من الخسائر الكمية أن تحد أيضاً من الخسائر النوعية.

8. وتعرى أسباب فقد وهدر الغذاء ومصادرها إلى نظم الزراعة الضعيفة، والهياكل الأساسية والممارسات السيئة في كل مراحل ما بعد الحصاد من سلسلة الإمدادات. ويشمل ذلك ممارسات التداول، وتقنيات التجفيف، والتخزين (لا سيما التخزين البارد)، والتلوث، والإصابة بآفات الكائنات الحية الدقيقة، والقوارض، وغيرها من الآفات. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الأسواق ونظم التسويق غير الكفوءة فضلاً عن عدم كفاية التمويل، قيوداً مهمة تؤدي إلى فشل هياكل الأسواق بما يعطي الأفضلية للوسطاء ويكبح الاستثمار وعملية بناء القدرات. إلا أن البلدان تختلف جداً عن بعضها البعض من حيث مصادر وأسباب فقد وهدر الغذاء. ففي البلدان التي يكون فيها إنتاج سلعة معينة ضئيلاً، يحدث فقد الغذاء في المراحل الأخيرة من سلسلة القيمة أي في مراحل التوزيع والاستهلاك. وينطبق ذلك على العديد من بلدان الإقليم (ولا سيما بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو مجلس التعاون الخليجي) التي تستورد معظم السلع الغذائية التي تستهلكها.

### ثالثاً- القيود التي تعوق عملية الحد من فقد وهدر الغذاء في الإقليم

9. أدت بعض القيود المهمة إلى عرقلة الإجراءات الفعالة الرامية إلى الحد من فقد وهدر الغذاء في الإقليم. وهي تتضمن، من بين جملة أمور أخرى، البيانات غير الكافية المتعلقة بالسلع وبمكان حدوث الفقد والهدر للغذاء، وبنقص الوعي في صفوف جميع الجهات الفاعلة، وغياب السياسات والحوافز المناسبة ووجود الفجوات على مستوى المؤسسات والتنسيق، وعدم كفاية الاستثمار.

#### عدم كفاية البيانات

10. يشير استعراض حديث للمؤلفات والمنشورات المتاحة الخاصة بفقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي يتولى المكتب الإقليمي مهمة بلورته حالياً، إلى افتقار شديد في المعلومات حول الفاقد والمهدر من الغذاء من جوانب عدة مثل: البيانات الكمية الخاصة بحجم سلسلة الإمدادات، وأسبابها، والمراحل التي يتم فيها فقد وهدر الغذاء، هي أساسية من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية. إلا أن البيانات لم تُجمع بشكل منهجي ولم تدرج في قواعد البيانات الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم استخدام الطرق السليمة والمنسقة، بما يحول دون مقارنة البيانات. وأخيراً، ثمة نقص في المعلومات المتعلقة بمجموعة واسعة من المسائل الفنية في كل بلدان الإقليم، مثل المعلومات الشاملة عن القدرات الموجودة ونماذج النظم المستخدمة، كسلاسل التبريد على سبيل المثال.

#### نقص الوعي والقدرات الفنية

11. توجد حاجة ماسة لإطلاق حملات توعية تستهدف الرأي العام وتعزز التوعية على كل مستويات سلسلة الإمدادات انطلاقاً من باب المزرعة وصولاً إلى المجهزين والموزعين، وصنّاع السياسات والمستهلكين، وذلك بهدف تغيير مواقفهم تجاه فقد وهدر الغذاء. ويلعب الوعي دوراً مهماً أيضاً في توفير موارد تكميلية أخرى مثل المياه والطاقة. ويوجد نقص في القدرة الفنية على الحد من فقد وهدر الغذاء. وتتضمن المجالات التي تبدو فيها الاختلالات على مستوى الخبرة واضحة ما يلي: عمليات تقييم الفاقد وأسبابه، والروابط في المراحل الأولى والأخيرة من سلسلة الإمدادات، والقيمة المضافة، والتعبئة والتغليف، والجودة والسلامة، والممارسات الزراعية الجيدة، وممارسات التصنيع السليمة، وممارسات النظافة الجيدة، والفرز والتصنيف، والنقل، والتتبع، والتخزين البارد والجاف. ويشوب المناهج الأكاديمية في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الإقليم اختلالات متعلقة بتكيزها وارتباطها بالوقائع في الميدان. وثمة أوجه قصور حاسمة أيضاً على مستوى الموارد البشرية المتخصصة على غرار الفنيين المسؤولين عن تشغيل وصيانة وإصلاح الآلات وسلاسل التبريد وغيرها من البنى الأساسية، إلى جانب العاملين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

#### اللوائح والسياسات غير الموجودة أو غير الملائمة

12. تم إدراج الهواجس المتعلقة بفقد وهدر الغذاء ضمن الأطر الاستراتيجية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الخاصة بقليل من بلدان الإقليم. إلا أن هذه الاعتبارات، بشكل عام، لم تؤدي لخلق السياسات والحوافز الفعالة لدعم المبادرات الرامية إلى تقليل الممارسات التي تؤدي إلى فقد وهدر الغذاء. إلى ذلك، تبين أن بعض السياسات الموجودة تشجع فقد وهدر الغذاء بشكل غير مباشر. وهي تتضمن السياسات المتعلقة بالاستهلاك، مثل الإعانات الغذائية غير الهادفة التي تعتبر مسؤولة عن الاستهلاك المفرط والهدر. ولم تعالج السياسات واللوائح مسألة تداول وتحضير الأغذية بشكل مفرط في قطاعي التجارة والضيافة كالمطاعم والفنادق مما يفاقم مشكلة هدر الأغذية.

#### أوجه القصور على مستوى المؤسسات والتنسيق

13. جهات فاعلة كثيرة ومختلفة مسؤولة عن المسائل الغذائية المترابطة، مثل التسويق، والتخزين، والتداول، والتجهيز، والجودة والسلامة. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الفعاليات تترك حجم العائدات الممكن تحقيقها من خلال الحد من فقد وهدر الغذاء، فإن أدوارها وجهودها تقتصر على التنسيق بشكل منظم. وهناك حاجة إلى تدعيم المسؤوليات وتعميمها وترشيدها بين الوكالات المعنية مثل البلديات والوزارات الحكومية (الزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة والحكومات المحلية وما إلى ذلك) وكذلك فيما بين الوكالات والمؤسسات المنفذة. ويشمل ذلك، تحسين الشراكات، والتنسيق والتعاون



بين الوزارات الحكومية على مستويات إدارية عدّة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة ذي الصلة. ويجب الأخذ دائماً باحتياجات المنتجين الصغار لدى إصلاح المؤسسات الموجودة وإدخال الأدوار والمسؤوليات الجديدة.

### الاستثمار غير الكافي

14. لم ترتق جهود تعزيز الاستثمار الرامي إلى الحد من فقد وهدر الغذاء إلى مستوى كل الاستثمارات الأخرى في الإنتاج الزراعي والأعمال التجارية الزراعية في الإقليم. فضلاً عن استثمار القطاع العام في البنى التحتية الأساسية (أي الطرقات ووسائل النقل والطاقة والاتصالات وما إلى ذلك)، يبقى استثمار القطاع الخاص الهادف إلى الحد من فقد وهدر الغذاء أمراً أساسياً. ونظراً إلى أن 20 إلى 30 في المائة من كل الفاقد والمهدر في الغذاء في بلدان الإقليم يحدث خلال مراحل التداول والتخزين من سلسلة الإمدادات، يمكن للاستثمار في هذا المجال أن يدرّ أرباحاً كبيرة.

15. أما بالنسبة إلى الأغذية السريعة التلف (الفواكه والخضر)، فتعتبر التحسينات على مستوى التداول في مرحلة ما بعد الحصاد غاية في الأهمية. ويجب أن تقترن هذه التحسينات بتحسينات متناسبة على طول سلسلة الإمدادات. ويعتبر الحد من الفاقد في مرحلة ما بعد الحصاد أمراً ضرورياً إلا أنه غير كافٍ لتوفير المنتج في حالات العجز عن الوصول إلى الأسواق مثلاً، أو في حال تلف الأغذية في المرحلة الأخيرة من سلسلة الإمدادات بسبب التأخيرات الطويلة والهياكل الأساسية السيئة على مستوى تداول وتبريد الأغذية. وبالتالي، فإن من شأن الاستثمارات الحكومية في الخدمات العامة أن تحفّز الاستثمار الخاص في مراحل سلسلة الإمدادات الحرجة التي تفسح المجال أمام اعتماد حلول مستدامة للحد من فقد وهدر الغذاء.

16. ويشمل الاستثمار في الخدمات العامة أيضاً تحسين الوصول إلى التقنيات المناسبة والمعرفة الخاصة بها، وتكييف التقنيات مع الظروف المحلية. وشهد الاستثمار في البحوث والتنمية في القطاع الزراعي وخاصة ما بعد الحصاد تأخراً على الرغم من الحاجة إلى التقدم على مستوى ممارسات الحصاد والتداول، والتحويل والتجهيز، والقيمة المضافة. ويلعب القطاع العام دوراً في تمكين المنتجين والمتداولين الصغار من الوصول إلى التقنيات السليمة علماً بأنهم غالباً ما لا يحبذون المجازفة ويفتقرون إلى القدرة على القيام باستثمارات خاصة.

## رابعاً- الأهداف والمستفيدون

### الأهداف

17. ويكمن الهدف الشامل من الإطار الاستراتيجي في الحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنسبة 50 في المائة خلال السنوات العشر القادمة (2014 - 2024). ويشكّل هذا الهدف جزءاً من الرؤية التي تهدف إلى إدراج مسألة الحد من فقد وهدر الغذاء ضمن الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

ومن خلال بلوغ هذا الهدف العام، يتم تحقيق عدد من الأهداف المتداخلة، بما فيها:

#### (1) زيادة كفاءة نظم تداول الأغذية، من خلال:

- استخدام تقنيات الزراعة والحصاد المناسبة؛
- زراعة أنواع المحاصيل التي تتسم بفترة حفظ كافية والتي تناسب أكثر تقنيات التجهيز والهياكل كفاءةً.
- تحسين كفاءة الأعمال التجارية الزراعية من خلال التقنيات المناسبة، مثل استخدام سلسلة التبريد، من جملة أمور أخرى؛
- تعزيز التنسيق بين كل الجهات الفاعلة على مستوى نظم تداول الأغذية؛
- تحسين وعي المستهلك وسلوكه الاستهلاكي؛
- تحسين تنظيم قطاع استيراد الأغذية وفرض الرقابة عليه بصورة أفضل بغية الحد من ممارسات التداول السيئة إلى أدنى درجة وضمان الجودة والسلامة.

#### (2) استخدام الموارد الطبيعية بشكل أفضل في نظم تداول الأغذية من خلال:

- توفير المياه والأراضي والطاقة وغيرها من المدخلات التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج الأغذية؛
- الحد من التأثيرات البيئية السلبية؛
- إعادة استخدام الفاقد والمهدر من الغذاء في علف الحيوانات والسماد العضوي (الكمر) وموارد الطاقة الآمنة.

#### (3) زيادة إسهامات القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي والاستقرار من خلال ما يلي:

- تعزيز القيمة المضافة عن طريق معايير التجهيز والتداول الزراعي وتعزيز الجودة والسلامة؛
- تحسين العائدات المالية الآتية من قطاع الأعمال التجارية الزراعية على المدى الطويل من خلال تعزيز الحد من فقد وهدر الغذاء ومن خلال إجراءات توفير التكاليف؛

- خفض التكاليف الخاصة بإنتاج المزارع من خلال اعتماد التكنولوجيات الكفوة من حيث الكلفة والحد من الهدر في مراحل ما قبل الحصاد وبعده؛
- الحد من أعباء برامج الإعانات الغذائية؛
- الحد من تكلفة الأغذية المستوردة.

#### المجموعات المستهدفة

18. إن الإطار الاستراتيجي موجّه نحو كل الأطراف الفاعلة التي تساهم في الحد من فقد وهدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مثل المزارعين والشركات الخاصة بالأعمال التجارية الزراعية، والعاملين في النقل وشركات التخزين والهيئات المنظمة للأسواق والمجهزين ومؤسسات الخدمات الغذائية والمستهلكين وما إلى ذلك. إلا أن المجموعات المستهدفة قد تختلف من بلد إلى آخر في الإقليم بحسب هيكلية سلسلة الإمدادات الغذائية الخاصة بهذه البلدان ووفقاً لأسباب الفقد والهدر.
19. وسيشكّل منتجوا الأغذية، وشركات الأعمال التجارية الزراعية والمستهلكون، أهم الجهات الفاعلة في هذا الإطار الاستراتيجي في البلدان التي تملك إمدادات غذائية محلية كبيرة. وبالنسبة للبلدان التي تستورد معظم الأغذية التي تستهلكها، فستتكوّن المجموعات المستهدفة من الجهات الفاعلة في مراحل سلسلة الإمدادات الأخيرة، بما في ذلك المستهلك.
20. ويدير القطاع العام النشاط الوطني الاستراتيجي والتعاون الإقليمي بغية الحد من فقد وهدر الغذاء. ويُعتبر التنسيق وظيفة أساسية يضطلع بها القطاع العام إذ يجمع بين الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه والأكاديميات ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والمؤسسات المالية وكل الوزارات ذات الصلة، بما في ذلك الزراعة والصحة والصناعة والاقتصاد والتجارة والتعليم.

#### خامساً- الإطار الاستراتيجي

21. تم الأخذ بثلاثة اعتبارات عند صياغة هذا الإطار الاستراتيجي الرامي إلى الحد من فقد وهدر الغذاء وإعطاء الأولوية للأنشطة ذات الصلة.
22. ويمكن الاعتبار الأول في معرفة مجموعة المنتجات المسؤولة عن معظم الفاقد والمهدر من الغذاء في إقليم الشرق الأدنى، وقد لوحظ أن الأغذية التي تشكّل جزءاً كبيراً من الفاقد والمهدر من الغذاء هي الحبوب والفواكه والخضر.
- أما الاعتبار الثاني فيمكن في تحليل المرحلة من سلسلة الإمدادات التي يحصل فيها أكبر قدر من فقد وهدر الغذاء. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تعتبر مراحل سلسلة الإمدادات كلها (مراحل ما قبل الحصاد وبعده ومرحلة الاستهلاك) مسؤولة عن جزء كبير من الفقد والهدر (44 في المائة من إجمالي الفاقد في مرحلتي ما قبل الحصاد وبعده و34 في المائة في مرحلة الاستهلاك)، إلا أن هذه الأرقام تختلف بين مجموعات الأغذية في الدول المختلفة.
- ويتعلّق الاعتبار الثالث بالقيود المذكورة في القسم الثالث (ثالثاً) التي حالت دون الحد من فقد وهدر الغذاء حتى الآن. وتوجه هذه الاعتبارات عملية صياغة مكونات الاستراتيجية وإعطاء الأولوية لمختلف الأنشطة المزمع القيام بها.
- ويشمل الإطار الاستراتيجي أربع مكونات محددة وهي:
- جمع البيانات، والبحوث التحليلية ونشر المعرفة؛
  - التوعية وتعزيز الممارسات الجيدة في كل مراحل سلسلة الإمدادات؛
  - وضع السياسات واللوائح وتدعيم التعاون وإقامة الشبكات؛
  - تشجيع الاستثمار والمشاريع المحددة.

#### 1.5 جمع البيانات والبحوث التحليلية ونشر المعرفة

##### الأساس المنطقي

23. لا مناص من جمع البيانات والبحوث التحليلية ذات الصلة من أجل إنتاج المعارف المتعلقة بمستويات فقد وهدر الغذاء وأسبابهما وتأثيرتهما وتحديد الأولويات، والتكاليف المتكبدة على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي. وبناءً على مقارنة منهجية مشتركة، يتعيّن على البلدان في الإقليم أن تكيف عملية جمع البيانات وتحليلها مع خصائص سلسلة الإمدادات الخاصة بها والفاقد والمهدر من الغذاء المتأثرتين عنها. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد التكنولوجيات والممارسات الجيدة ذات الصلة على أن تشكّل جزءاً من قاعدة البيانات الخاصة بفقد وهدر الغذاء.

24. وقد تشمل الإجراءات الأساسية الممكنة اتخاذها في إطار هذا المكون ما يلي:

### (1) تحديد الفجوات على مستوى البيانات والمعلومات

- استعراض المعلومات المتاحة حول حجم فقد وهدر الغذاء وأسبابهما وأنواعهما على كل مستويات سلسلة الإمدادات، وحول التخلص من الأغذية المهذرة واستخدامها، وحول التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- إنشاء قاعدة بيانات من خلال استخدام البيانات المتاحة وتحديد الفجوات الرئيسية.
- القيام بدراسات وابحاث لانتاج البيانات المحورية الناقصة.

### (2) التعاون مع مؤسسات البحوث والتنمية الوطنية والدولية من أجل:

- تحديد منهجية مشتركة لقياس حجم فقد وهدر الغذاء.
- القيام بمشاريع بحثية مشتركة لجمع البيانات.
- تطوير قاعدة بيانات وشبكة مفتوحة لكل الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية.
- تحديد المجالات التي يمكن الحد فيها من فقد وهدر الغذاء بشكل مستدام.
- رصد الأرباح الناجمة من خلال برامج الحد من هدر الغذاء وتقييمها.
- البحث عن التكنولوجيات والطرق المتاحة.
- تحديد التكنولوجيات الضرورية وتكييف تلك الموجودة أصلاً مع الظروف المحلية.

## 2.5 التوعية وتعزيز الممارسات الجيدة

### الأساس المنطقي

25. لا تعي الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات بالكامل تأثيرات ممارساتها على فقد وهدر الغذاء. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يفتقر المزارعون الذين لا يحبذون المجازفة بحكم طبيعتهم إلى المعرفة الخاصة بالمنهجيات والتكنولوجيات البديلة التي يمكن اعتمادها دون تكبد تكاليف عالية في غالبية الأحيان. كما أنهم لا يدركون بدرجة كبيرة أن طلب الأسواق والمستهلكين يتطور بسرعة لأن المستهلكون عادة ما يكونون أكثر مراعاة لطريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها. وفي الطرف الآخر من سلسلة الإمدادات، غالباً ما لا يعي المستهلكون قيمة الأغذية التي يتخلصون منها وهذا عادة ما يكون مرتبطاً بالاعادات التغذوية السيئة. وبين هذا وذاك، لا يعي متداولو الأغذية ومُتاجر الأغذية الكبيرة (السوبرماركت)، والمطاعم، والعاملون في النقل، وغيرها من الجهات الفاعلة، كلفة الفاقد والمهدر من الغذاء ونتائجه الاقتصادية، إذ أن الخسائر المالية إما أن يتكبدها المستهلك بسبب ارتفاع الأسعار أو تتكبدها الحكومة من خلال دعم الأسعار. ويتعين على الجهات الفاعلة في قطاع الأغذية أن تدرك أن الحد من فقد وهدر الغذاء قد يتطلب استثماراً أولياً، وأن سلسلة الإمدادات الغذائية التي تحد من الفاقد والمهدر من الغذاء هي أكثر كفاءةً، وتستهلك تكاليف وموارد أقلّ وبالتالي تولّد هامشاً أكبر للربح بشكل مستدام على المدى الطويل بما يعود بالفائدة على كل الجهات الفاعلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك حاجة لتعزيز الوعي على كل مستويات سلسلة الإمدادات الغذائية، لا سيما في ما يخص الممارسات والتكنولوجيات الرامية إلى الحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها.

26. وقد تشمل الإجراءات ذات الصلة الممكنة اتخاذها في إطار هذا المكون ما يلي:

### (1) إطلاق حملات للتوعية العامة

- إطلاق حملات توعية عن طريق شتى السبل (الحلقات الدراسية، الندوات، الخدمات الإرشادية، الاجتماعات، الدورات التدريبية، الأفلام الوثائقية، وما إلى ذلك) بما يشرك وسائل الإعلام والمؤسسات الوطنية على غرار المدارس والجامعات والمنتجين ومجموعات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية والمنشآت الصحية.
- تعزيز الوعي المتعلق بفقد وهدر الغذاء في المدارس الابتدائية والثانوية، بغية تغيير السلوك على مستوى المستهلك.
- تعزيز ثقافة تغذوية صحية وسلوك استهلاكي رشيد.

### (2) وضع الإجراءات والتكنولوجيات العملية ذات الصلة وتعزيزها.

- إشراك الخبراء والوكالات المتخصصة لتطوير الأدوات اللازمة بما يشمل الجوانب التعليمية والاقتصادية والثقافية والدينية للمزارعين، والتجار أو المستهلكين وقدراتهم على الحد من فقد وهدر الغذاء.
- نشر الطرق والتكنولوجيات من خلال الوكالات المتخصصة والمؤسسات العاملة مع المزارعين وشركات الأعمال التجارية الزراعية والمستهلكين، مثل خدمات الإرشاد الزراعي، والوكالات والسلطات الخاصة بحماية المستهلك، ومجالس شركات الأعمال التجارية الزراعية والجمعيات الخاصة بها، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمدارس والجامعات.
- تعزيز التواصل في الاتجاهين، فضلاً عن تعزيز التوعية العامة، بغية المساعدة على تحديد الفرص الحقيقية للحد من فقد وهدر الغذاء.

### (3) الاستثمار في بناء القدرات

- دعم المبادرات العامة والخاصة الرامية إلى تنفيذ برامج بناء القدرات بما يؤدي إلى إدراك القضايا المتعلقة بهدر الغذاء بشكل أفضل والحلول التقنية وغيرها لمعالجتهما على المستويات المختلفة لسلسلة الإمدادات الغذائية.
- مساندة الأنشطة الخاصة ببناء القدرات التي تستهدف أصحاب المصلحة ذات الصلة، مثل المزارعين، وتجار الجملة والقطاعي، والمجهزين وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات.
- تعزيز إدخال مفهوم فقد وهدر الغذاء في مناهج الجامعات والكليات وفي دورات التدريب الجارية للمحترفين في قطاع الأغذية في كل من القطاعين العام والخاص.
- وتتضمن المجالات الرئيسية من سلسلة الإمدادات الغذائية التي يجب تركيز جهود بناء القدرات عليها ما يلي:
  - ممارسات ما قبل الحصاد ويعدده
  - تداول الأغذية، ونقلها، وتجهيزها، وتخزينها، وتوزيعها
  - توعية المستهلك وتزويده بالمعلومات
  - جودة الأغذية وسلامتها
  - التأثيرات الاقتصادية والبيئية لفاقد ومهدر الغذاء
  - تنمية القدرات المؤسسية

### 3.5 وضع السياسات واللوائح، وتعزيز التعاون والتنسيق وإقامة الشبكات

#### الأساس المنطقي

27. يشكل الحد من فقد وهدر الغذاء مهمةً متعددة القطاعات والتخصصات والعوامل. وهو يتطلب إقامة الشبكات والتنسيق بين المؤسسات العامة ووكالات القطاع الخاص في مجال تنمية الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز جودة الأغذية وسلامتها، والبحوث، واتحادات منتجي ومنداولي الأغذية، ومجهزيها ومنظمات المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. وتشكل السياسات واللوائح المحركات الأساسية للإجراءات الرامية إلى الحد من فقد وهدر الغذاء، إلا أن جدواها تكون فقط عندما تنضم إليها كل الجهات المعنية، وعندما تتفقد بصدق وتتاح الآليات لضمان الامتثال بها. ولهذا الغرض، وفضلاً عن الهيئات الحكومية المسؤولة، لا بد من مشاركة كل الجهات الفاعلة المذكورة سلفاً وتعاونها وتعاضدها بشكل فعال.
28. ويهدف هذا المكوّن إلى وضع السياسات المحددة واتخاذ الإجراءات لتحديد المسؤوليات والحدود المتعلقة بدعم تنظيم جهود الحد من فقد وهدر الغذاء بصورة فعّالة. وهو يهدف أيضاً إلى إنشاء الآليات لتبادل الخبرات مع الوكالات الإقليمية والدولية بغية مكافحة فقد وهدر الغذاء. وتعتبر هذه الشراكات بنفس القدر من الأهمية من أجل حشد الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات المنشودة.

29. وقد تشمل الإجراءات ذات الصلة الممكن اتخاذها في إطار هذا المكوّن ما يلي:

#### (1) تهيئة بيئة سياسية مواتية للحد من فقد وهدر الغذاء.

- تحديد السياسات واللوائح الوطنية ذات الصلة التي قد تساهم في الحد من فقد وهدر الغذاء والنظر في إدراجها ضمن استراتيجيات الأمن الغذائي في أوسع نطاقه.
- تحديد الفجوات على مستوى السياسات واللوائح وصياغة التشريعات المناسبة.
- تعزيز (أو إنشاء) إطار تنظيمي مؤسسي يؤدي إلى تشغيل سلاسل الإمدادات بشكل يسير وإلى وضع آلية لضمان الامتثال.

#### (2) ضمان التعاون والتنسيق بين كل الجهات الفاعلة على مستوى سلسلة الإمدادات الغذائية وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

- تمكين التواصل الفعّال بين أصحاب المصلحة.
- تقديم الحوافز للتعاون وتبادل المعلومات من خلال توفير المعلومات والتحليل المفيدة عن الأسواق، والطرق التي أثبتت فائدتها لتحسين الكفاءة والنوعية، والفرص لبناء الشراكات في قطاع الأعمال والفرص للانخراط مع أسواق التصدير.

#### (3) إقامة الشبكات الإقليمية والدولية

- بلورة الروابط لتبادل الخبرات مع الوكالات الإقليمية والدولية من أجل استخدام الموارد بأفضل شكل ممكن وتعزيز المبادرات المجدية والكفؤة من حيث الكلفة.
- تطوير التواصل الإقليمي من خلال الشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا للحد من هدر الغذاء
- دعم بناء الشراكات مع الشبكات الدولية عبر «الشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا للحد من هدر الغذاء» وإقامة الروابط الخاصة بالمعلومات ومبادرات الحد من فقد وهدر الغذاء.

#### (4) إنشاء آلية للتنسيق من أجل إدارة عملية الحد من فقد وهدر الغذاء.

- إنشاء سلطة وطنية مسؤولة عن تنفيذ وتنسيق وإدارة البرامج الوطنية الخاصة بالحد من فقد وهدر الغذاء، تتألف من أعضاء من الوزارات والمؤسسات وأصحاب المصلحة الأساسيين المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص. وهذا من شأنه أن يضمن إدراج الحد من فقد وهدر الغذاء ضمن السياسات الغذائية وفي إطار التنمية الصناعية الزراعية. ويجب ربط السلطة الوطنية بشبكة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المعنية بالحد من فقد وهدر الغذاء المذكورة أعلاه.
- تحديد أدوار ومسؤوليات هذه السلطة التي قد تتضمن، كحد أدنى، الوظائف المذكورة في (1) و(2) و(3) أعلاه.
- إيجاد سبل تهدف لرصد التعاون والتنسيق، واتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لم تكن الأعمال فعالة كالعادة.

#### 4.5 تشجيع الاستثمارات وإشراك القطاع الخاص

##### الأساس المنطقي

30. يشير حجم فقد وهدر الغذاء في الإقليم إلى أن الاستثمارات المستدامة ضرورية لا سيما تلك التي تركز على مراحل معينة من سلسلة الإمدادات وتتمتع بأهمية قصوى في مجال الحد من هذه المشكلة. وتدعو الحاجة إلى القيام بمزيج من الاستثمارات في الأصول الرأسمالية وإلى الإنفاق على خدمات الدعم في كل مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية ابتداءً من باب المزرعة وصولاً إلى المستهلك. ويستلزم ذلك الاستثمار في البنى الأساسية الخاصة بالإنتاج والنقل والتخزين والتجهيز والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشكل كل من الارتقاء بخدمات الدعم، مثل بناء القدرات في مجال التكنولوجيات والعمليات الجديدة، ونظم معلومات السوق، والخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها، والمرافق المؤسسية لإصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات بشكل سريع وموثوق، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستثمارات.

31. ومن الضروري أن يستثمر كل من القطاعين العام والخاص في عملية الحد من فقد وهدر الغذاء، إلا أن مجالات عمل القطاعين تكون مختلفة بصورة عامة. فيتعين على القطاع العام أن يركز استثماره على الخدمات العامة مثل تدعيم البنى الأساسية والخدمات اللوجستية الضرورية، إلى جانب دعم المؤسسات في سعيها إلى تعزيز بيئة سياسية مواتية، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص. في حين يتوقع من القطاع الخاص أن يركز على فرص الاستثمار الملموسة في مختلف مراحل سلسلة الإمدادات التي قد تدرّ ما يكفي من العوائد. ويجب التركيز على التصدير والاستيراد وعلى سلاسل الإمدادات الغذائية، نظراً إلى أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يتسم بكثافة الواردات مما يستلزم بنى تحتية أساسية متطورة، لا سيما بالنسبة إلى سلسلة التبريد والتخزين والنقل بشكل خاص.

32. وقد تشمل الإجراءات ذات الصلة الممكن اتخاذها في إطار هذا المكون ما يلي.

#### (1) جذب الاستثمار لتحسين سلاسل إمدادات الغذاء

- الاستثمارات العامة في البنى الأساسية والخدمات من أجل إنشاء الطرق وغيرها من الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والاتصالات إلى جانب العوامل اللوجستية الضرورية لجذب المستثمرين.
- بيئة مواتية للقيام بالأعمال (السياسات والتنظيمات): توفير الحوافز للاستثمار في الحد من فقد وهدر الغذاء.
- تحديد التكنولوجيات الواعدة المناسبة المنخفضة التكلفة الممكن الحصول عليها بسهولة، وتمويل اعتمادها في إطار مشاريع ريادية، مع تعميمها في صفوف المستهدفين المحتملين، كتقنيات الحفظ البسيطة بما في ذلك التجفيف على سبيل المثال.

#### (2) الاستثمار في تكنولوجيات زراعية مناسبة وفي التجهيزات المنزلية

- توفير الاستثمار لتطوير التكنولوجيات السهلة الاستعمال والمناسبة للظروف المحلية والمتاحة أمام منتجي الأغذية والمناولين الصغار والمتوسطين، مثل التجهيز والتجفيف والتعبئة والتغليف والتخزين على نطاق صغير، وتقنيات التبريد السهلة الاستعمال والمنخفضة التكلفة.

#### (3) الاستثمارات في استخدام الفاقد والمهدر من الغذاء وإعادة استخدامها

- تعزيز الاستثمار في البحوث والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استخدام الفاقد والمهدر من الغذاء وإعادة استخدامها، بما يشمل إنتاج علف الحيوانات، والسماذ العضوي (الكمثرى)، وتوليد الطاقة.

#### (4) تمويل الإجراءات ذات التأثيرات السريعة والمباشرة

- تمويل تنفيذ المشاريع المنخفضة التكلفة التي قد تحقق انخفاضاً مباشراً في مستويات فقد وهدر الغذاء، لا سيما في مرحلتها ما بعد الحصاد والاستهلاك.

## مزيج تطوعي وتنظيمي

33. يتمثل العنصر الأساسي الأول من الإطار الاستراتيجي للحد من فقد وهدر الغذاء في إنشاء آلية لضمان تنسيق الجهود الوطنية والعمل على عدم ازدواجيتها بسبب الجهات الفاعلة المختلفة، وتوفير ما يلزم بشكل ملح من خلال الموارد المحدودة لإحداث التغيير.

34. وتشكل خطط العمل الوطنية القائمة على البراهين عنصراً أساسياً نظراً إلى أن المشكلة تختلف من بلد إلى آخر.

## الدور الوطني الأساسي

35. يجب وضع خطة عمل للتنفيذ على المستوى الوطني بما يتوافق وأهداف الإطار الاستراتيجي ومكوناته على أن يتم تكييفه مع الظروف المحلية. وقد تستخدم خطط العمل المحلية تصنيفاً يأخذ في الاعتبار مستويات الفاقد والمهدر لمختلف الأغذية بغية تحديد الأولويات والإجراءات القابلة للتنفيذ. ويمكن تحديد فرص التعاون الثنائي والإقليمي وتطويرها بغية دعم الاستراتيجيات الوطنية. وتشكل بعض الأحداث مثل «الورشة السنوية الإقليمية لكل أصحاب المصلحة المعنيين» المشتركة بين الفاو ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى الذي يعقد مرة كل سنتين، فرص للقيام بتبادل الخبرات وتقييم التقدم المحرز من أجل تحقيق الهدف الإقليمي المتمثل في الحد من فقد وهدر الغذاء بنسبة 50 في المائة.

36. وستقدم الشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا الخاصة بفقْد وهدر الغذاء منصةً لتبادل المعلومات وإقامة الشراكات الوطنية والإقليمية من أجل تكييف هذه الاستراتيجية الوطنية.

## الموارد

37. يتطلب هذا الإطار الاستراتيجي التزامات من كل أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ الإطار الاستراتيجي من أجل توفير الموارد والخبرات اللازمة في المجالات المتعلقة بالحد من فقد وهدر الغذاء. وهي تتضمن في المقام الأول الموارد البشرية والمالية إلى جانب رأس المال. وتشكل الموارد البشرية عاملاً حاسماً لتحقيق النجاح على مستوى التنفيذ. ولهذا الغرض، تدعو الحاجة إلى توفير الموارد لتمويل أنشطة بناء القدرات ذات الصلة على مختلف المستويات كما نصّ عليه المكون ذو الصلة من الإطار الاستراتيجي. ويجب أن تستهدف أحكام الميزانيات الحكومية الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالحد من فقد وهدر الغذاء بشكل صريح.

## أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية

38. يستلزم هذا الإطار الاستراتيجي مشاركة جهات فاعلة وقطاعات واسعة وتعاونها في سلسلة الإمدادات الغذائية إلى جانب الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، كما ورد في مكونات عديدة من الإطار الاستراتيجي ابتداءً بمنتجي الأغذية الذين يكمن هدفهم في الحد من الفاقد في مراحل ما قبل الحصاد وبعده. وتلعب مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية دوراً في الحد من فقد وهدر الغذاء أثناء التخزين والتعبئة والتداول والنقل والتجهيز والتوزيع. ويضطلع المستهلك بدور مهم أيضاً لا سيما في المدن والمناطق الحضرية وخلال المناسبات الخاصة والاحتفالات الدينية. ومن الأهمية بمكان أن يتم الارتقاء بمشاركة كل المؤسسات والجمعيات والجهات الفاعلة القادرة على المساهمة في إبقاء الإطار الاستراتيجي قابل للتنفيذ وفي تعزيز تبادل الخبرات مع بلدان الإقليم وعلى المستوى الدولي.

## الرصد والتقييم

39. يجب أن تستخدم عملية الرصد مؤشرات التقييم الأساسية للأنشطة المخطط لها، بما يشمل الكفاءة والفعالية وتأثيرات الأنشطة من حيث الأهداف التي تتطوي عليها. ويجب أن تبدأ بإنشاء مستوى الخط الأساسي الكمي للفاقد والمهدر من الغذاء في قطاعات فرعية وسلاسل إمدادات مختارة في كل بلد. ويجب أن تقيّم أيضاً الخط الأساسي المتعلق بوعي وإدراك الرأي العام والفعاليات في النظم الغذائية في ما يخص فقد وهدر الغذاء. ويجب القيام بعمليات التقييم التكويني والبنائي خلال فترة التنفيذ. كذلك يجب تقييم النتيجة النهائية المتعلقة بالحد من فقد وهدر الغذاء بنسبة 50 في المائة خلال مراحل محددة سلفاً، بناءً على غايات الخفض السنوي، بواقع 7 في المائة مثلاً ابتداءً من السنة الرابعة، نظراً إلى أن السنوات الثلاث الأولى ستكون مخصصة لتحضير الإجراءات الأولية الخاصة بالبحوث والتنمية والتوعية والاستثمارات وتطوير السياسات وتنسيقها.



منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

